الفصل الثالث

التنمية المستدامة

• لمحة تاريخية

حتى عهد قريب كانت الدلالة الاصطلاحية للتنمية تقتصر على العمليات التي تجرى في الوقت الحاضر فقط لتلبية احتياجات أفراد المجتمع الموجودين حاليا، دون مراعاة لاحتياجات الأجيال القادمة. ولهذا؛ ساد في اعتقاد الجميع أن الاهتمام بالنمو يؤدي حتما إلى الإضرار بالبيئة، والعكس عندما يتعلق الأمر بتطبيق السياسات البيئية، فإن ذلك يقلص من مستويات النمو الاقتصادي. ولهذا، شهد عقد الثمانينيات من القرن العشرين ظهور بعض الدراسات التي حاولت الربط بين الاقتصاد والبيئة، أي ما عرف بمبدأ الاستدامة.

ومن بين الدراسات التي تناولت ذلك المبدأ: (إستراتيجية المحافظة على العالم) التي قام بنشرها في عام 1980م كل من الاتحاد الدولي لصون الطبيعة IUCN، والصندوق العالمي للطبيعة WWF، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP[1].

وفي عام 1987م قام كاتبو تقرير لجنة (برونتلاند Bruntland) المعنون: (مستقبلنا المشترك Our Common Future) بوضع مصطلح (التنمية المستدامة Sustainable Development) للدلالة على "التنمية التي تلبّي احتياجات الحاضر دون أن تؤثر في قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها[2]. وقد جاء في تقرير هذه اللجنة: "إننا يجب أن نحدد احتياجاتنا الحالية دون أن نثير الشبهات حول طاقات المستقبل، ويجب علينا أن نوجّه وبفعالية تطورنا وتنميتنا لعالم أفضل ونجعل الأفضلية للفقراء"[3]. وعرّف هذا التقرير التنمية المستدامة بأنها "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"[4]. كما حدّد ذلك التقرير

(1) عودة راشد الجيوسي، **الإسلام والتنمية المستدامة**، ترجمة: جمانة وليد وآخرون، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، أكتوبر 2013، صفحة 20.

(2) سعاد عبد الله العوضي، **البيئة والتنمية المستدامة**، مرجع سابق، صفحة 7.

(3) Richard Rogers, **Cities for a Small Planet**, Faber & Faber, London, 1997, Page 5.

(4) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، مرجع سابق، صفحة 83.

دور التعليم البيئي النظامي وغير النظامي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، ودعا إلى تضمينه في كافة مستويات المناهج للتأكيد على الإحساس بالمسئوليات تجاه حالة البيئة وضرورة حمايتها ومراقبتها[1]. وقد أثار تقرير برونتلاند موجة من القلق البيئي، بشأن الآثار المترتبة على الاستمرار في استنزاف الموارد والطاقة، مما دفع العلماء والمهندسين والمعنيين بحماية البيئة إلى المناداة بضرورة مراعاة التصميم البيئي وحثّ الشركات على تطوير منتجات صديقة للبيئة وتشجيع المستهلكين على قبول هذه المنتجات. واعتبارا من أوائل عقد التسعينيات بدأ المصممون في تلبية هذه النداءات، واتخاذ ما يلزم من تدابير عملية لما يعرف بـ "التصميم من أجل حماية البيئة"، ووضع ذلك في جداول أعمال الشركات[2].

التنمية المستدامة: كيفية الحفاظ على موارد الأرض والاستفادة منها اليوم وغدا

وكانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية UNCED (قمة الأرض) الذي عقد في 3 - 14 يونيو 1992 في ريو دي جانيرو بالبرازيل. وقد أُعتمِدت في هذا المؤتمر ثلاث وثائق رئيسية تهدف إلى تغيير النهج التقليدي في التنمية:

1 - جدول أعمال القرن الحادي والعشرين Agenda 21: وهو عبارة عن برنامج عمل شامل للعمل العالمي في جميع مجالات التنمية المستدامة[3]. فقد حدّد هذا الجدول المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة

(1) المؤسسة العامة لحماية البيئة، **المشروع المقترح لإعداد الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتوعية والاتصال البيئي**، المؤسسة العامة لحماية البيئة، عمان (الأردن)، يوليو (تموز) 1999، صفحة 7: 8.

(2) Dorothy Mackenzie, **Green Design: Design For the Environment**, Laurence King Publishing, London, 2nd edition, 1997, Page 9.

(3) http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%85%D8%A9_%D8%B1%D9%8A%D9%88

كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين. وأقرّ بأن المشاركة العامة واسعة النطاق في اتخاذ القرارات شرط لازم أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وعيّن أدواراً ومسئوليات محددة للفئات الرئيسية التسع في المجتمع المدني، وهي: النساء، والأطفال والشباب، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والعمال والنقابات العمالية، ودوائر الأعمال والدوائر الصناعية، والدوائر العلمية والتكنولوجية، والفلاحون[1].

2 - إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: وهو عبارة عن سلسلة من المبادئ التي تحدد حقوق ومسئوليات الدول. ومن هذه المبادئ:

- إن البشر هم في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة ويكونوا في وئام مع الطبيعة.
- إن القضاء على الفقر، وتقليل التفاوت في مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم، أمر "لا غنى عنه" من أجل التنمية المستدامة.
- إن المشاركة الكاملة للمرأة أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.
- أن تعترف البلدان المتقدمة بالمسئولية التي تتحملها في السعي الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الضغوط التي تلقيها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية، والتقنيات والموارد المالية التي تحت تصرفها.
- أن يكون للدول الحق السيادي في استغلال مواردها الخاصة، بشرط ألا تسبب ضررا لبيئة الدول الأخرى.
- إن عدم اليقين العلمي لا يجب أن يؤخر اتخاذ تدابير لمنع التدهور البيئي حيث توجد تهديدات بأضرار خطيرة أو لا رجعة فيها.

3 - بيان مبادئ الغابات Forest Principles: وهو يتضمن مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها الإدارة المستدامة للغابات في جميع أنحاء العالم. ومن هذه المبادئ:

- إن جميع البلدان يجب أن تبذل جهداً لـ "العالم الأخضر" من خلال إعادة التشجير والحفاظ على الغابات.
- للدول الحق في تطوير الغابات وفقا لاحتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية، وتمشيا مع السياسات الوطنية للتنمية المستدامة.
- يجب تخصيص موارد مالية محددة لتطوير البرامج التي تشجع السياسات الاقتصادية والاجتماعية البديلة[2].

---

(1) http://www.un.org/esa/desa/aboutus/dsd.html

(2) http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%85%D8%A9_%D8%B1%D9%8A%D9%88

وبالإضافة إلى الوثائق الثلاث السابقة، تم خلال ذلك المؤتمر فتح باب التوقيع على اتفاقيتين ملزمتين قانونا بهدف منع تغير المناخ العالمي والقضاء على تنوع الأنواع البيولوجية، وهما:

1 - اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC).

2 - اتفاقية التنوع الأحيائي (البيولوجي) CBD.

كما دعت الأمم المتحدة في ذلك المؤتمر إلى التفاوض على اتفاق قانوني دولي حول مكافحة التصحر[1]. وفي ديسمبر 1992، أنشأت الجمعية العامة ما عرف باسم (لجنة التنمية المستدامة) Commission on Sustainable Development (CSD) لضمان المتابعة الفاعلة لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية[2]. وفي عام 1994 عقد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (بريدجتاون Bridgetown، وبربادوس Barbados). وقد نصّ برنامج عمل بربادوس على إجراءات وتدابير محدّدة لأغراض التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[3]. وفي عام 1997 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة (بمناسبة مرور خمس سنوات على مؤتمر قمة الأرض) برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، بما يشمل برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للفترة من 1998 إلى 2002[4].

وفي الفترة من 2 إلى 11 سبتمبر 2002 عُقِد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (قمة الأرض الثانية) في (جوهانسبرج Johannesburg) بجنوب أفريقيا تحت شعار القمة العالمية للتنمية المستدامة[5]؛ حيث أُجري فيه تقييم للعقبات التي تعترض سبيل تحقيق التقدم في مجال التنمية المستدامة، واستعراض النتائج المحرزة منذ انعقاد مؤتمر قمة الأرض لعام 1992م[6]. كما أعطى المؤتمر زخما جديدا في مجال الالتزام بتوفير الموارد، واتخاذ إجراءات محددة من أجل تحقيق الاستدامة على نطاق عالمي[7]، وتبنّي القواعد البيئية المهمة المتمثلة في "بروتوكول كيوتو" الخاص

(1) المجلس الأعلى للتعليم، **التنمية المستدامة**، الدوحة، المجلس الأعلى للتعليم، 2010، صفحة 59.

(2) العايب عبد الرحمن وبقة الشريف، **التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس سطيف بالجزائر، 7 – 8 أبريل 2008، صفحة 4.

(3) http://www.un.org/arabic/esa/desa/aboutus/dsd.html

(4) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير لجنة التنمية المستدامة عن أعمال دورتها الثامنة المنعقدة في نيويورك في ٣٠ أبريل ١٩٩٩ و ٢٤ أبريل - ٥ مايو 2000**، الأمم المتحدة، نيويورك، يونيو 2000، صفحة 5.

(5) العايب عبد الرحمن وبقة الشريف، **التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر**، مرجع سابق، صفحة 4.

(6) http://www.un.org/arabic/esa/desa/aboutus/dsd.html

(7) http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/brochure/

بالتغيرات المناخية، والالتزام السياسي بالعمل على تحقيق التنمية المستدامة. وقد أُعتمِدت فيه خطة تنفيذ جوهانسبرج، التي توفر خريطة عمل مُلزِمة ذات علامات لقياس الأداء؛ وذلك لرصد تنفيذ التنمية المستدامة، وتوفير إطار لتكامل ركائز التنمية المستدامة. وهي (أي الخطة) بمنزلة نقطة مرجعية في استعراض التقدم، وتنفيذ الغايات الإنمائية للألفية. **ومن بين ما تضمنته خطة التنفيذ ما يلي:**

- تطوير أطر برامج لمدة 10 سنوات لدعم مبادرات إقليمية ووطنية من أجل التعجيل بالتحول نحو الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، وذلك من خلال اتباع نهج محدد الرؤية يسعى بخطوات ملموسة إلى تحقيق أهداف وغايات قابلة للقياس الكمي ومرتبطة بجداول زمنية.
- إدارة النفايات والمواد الكيميائية.
- حماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- حماية البيئة البحرية. - مكافحة تلوث الهواء، والتصحر.
- المحافظة على التنوع الأحيائي. - الطاقة المستدامة.
- التنمية المستدامة في عالم آخذ في العولمة[1].

وفي الفترة من 20 - 22 يونيو 2012م عقدت في ريو دي جانيرو بالبرازيل مؤتمر قمة الأرض الثالثة المعروف بريو 20+ لأنه أتى بعد مضي عشرين عاماً على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد تناول مؤتمر ريو + 20 موضوعين أساسيين هما (الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر)، و(الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة). واستهدف المؤتمر تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة، وتقييم التقدّم المحرز وتحديد معوقات التنفيذ، ومواجهة التحديات المستجدة[2]. وناقش هذا المؤتمر قضايا الجوع، والفقر، والتصحر، واستنفاد المحيطات، والتلوث، وتدمير الغابات، وخطر انقراض الأنواع. وأوصي البيان الختامي للمؤتمر باعتماد "اقتصاد أخضر" كنموذج أقل تدميرا لكوكب الأرض. وأطلق المؤتمر "أهداف التنمية المستدامة" على نمط الأهداف الألفية للتنمية التي أقرتها الأمم المتحدة عام 2000م[3].

(1) http://emergency-strategy.com/showthread.php?157-%DE%E3%C9-%CC%E6%E5%C7%E4%D3%C8%D1%CC-quot-%D1%ED%E6-10-quot

(2) الإسكوا، 2012: **مؤتمر ريو+ 20 الحدث الأبرز**، النشرة الأسبوعية للإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، العدد 52، 11 - 17 يونيو 2012، صفحة 1.

(3) http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2012/06/120622_climate_earth_rio.shtml

• مفهوم الاستدامة

وفقا لموسترت Mostert، فإن الاستدامة هي "الإبقاء على إمدادات رأس المال الطبيعي"[1]، أي أن الاستدامة تدعو إلى عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية، والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية تحافظ على ديمومة الموارد الطبيعية، بحيث يراعى ما يلي:

* ألا يتجاوز استخدام المصادر المتجددة - مثل المياه - معدل التجديد.
* ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة (كالوقود الأحفوري)، بحيث لا يتم استنفادها قبل توفير مصادر بديلة.
* الإبقاء على العمليات والبُنى التحتية البيئية الأساسية[2].

ومن هذا المنطلق، فإن التنمية المستدامة هي الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، ويلبّي الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة[3]. أي أن التنمية المستدامة تتطلب تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم، دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل[4].

• أهداف التنمية المستدامة

تتمثل فكرة التنمية المستدامة في توجيه السياسات التنموية بحيث تعمل على تحقيق الأهداف التالية:

1) المحافظة على الموارد الطبيعية والحد من نضوبها، ومن تدهور البيئة[5]. واستمرار تزويد تلك الموارد للأجيال القادمة عن طريق الاستخدام الفاعل للطاقة غير المتجددة وللمصادر المعدنية من خلال الإنتاجية المثلى وإعادة التشغيل وتطوير تقنيات بديلة غير مؤذية للبيئة مع المحافظة على صحة الإنسان وعلى التنوع الأحيائي (البيولوجي)، وتقليل التكاليف، والحدّ من المخاطر البيئية التي تهدد الأجيال الحالية والقادمة.

2) تحسين نوعية البيئة الطبيعية، من خلال مراعاتها في برامج التنمية، فيتم صيانتها، والحدّ من تلوثها، وحماية نظمها الإيكولوجية، والمحافظة على توازنها.

---

(1) E. Mostert, **A Framework for Conflict Resolution**, Water International, Dec. 1998, Pages 206: 207.

(2) عودة راشد الجيوسي، **الإسلام والتنمية المستدامة**، مرجع سابق، صفحة 20.

(3) المجلس الأعلى للتعليم، **التنمية المستدامة**، مرجع سابق، صفحة 60.

(4) http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/brochure/

(5) ابن الشيخ بو بكر الصديق، **الزكاة كأداة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سابق، صفحة 86.

3) تحسين البيئة المبنية عن طريق ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، وترشيد الاستهلاك.
4) محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية، والتخفيف من وطأة الفقر من خلال توفير حياة آمنة ومستدامة، والحد من سياسات التنمية التي تزيد حجم الفجوة بين الغني والفقير، إذ كلما زاد حجم المساواة زاد حجم التغيرات الأساسية في الاستهلاك وأنماط الحياة.
5) تفعيل مبدأ المشاركة السياسية. كما أن الاستدامة البيئية لا يمكن تحقيقها دون التزامات سياسية لإحداث التغيير من الأعلى والمشاركة من الأسفل[1].
6) تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم، وتوفير أسباب الرفاهية والصحة والاستقرار لكل فرد[2].
7) ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي، من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية.
8) ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي للسماح بإجراء تخطيط إنمائي سليم.
9) التركيز بوجه خاص على إعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات في شتى مجالات التنمية؛ لضمان المشاركة الشعبية الفاعلة[3].

• مقومات التنمية المستدامة

لكي تقوم التنمية المستدامة على قاعدة صلبة، لا بدّ من أن تعتمد على واقع مخزون رأس المال الذي يديمها. ورأس المال هنا، لا يقصد به رأس المال بمفهومه المحاسبي (النقدي)، بل هو مقدرات المجتمع ومحتوياته ومكوناته كلّها، التي لها أبعاد تؤثر في التنمية[4]. لذلك، يمكن القول أيضاً بأن محتوى التنمية المستدامة يتمثل في منطلقين: أولهما: إنساني - أخلاقي: حيث لا يجوز فيه إفساد البيئة وتدميرها. والآخر: اقتصادي؛ إذ إن كل ما تحويه البيئة من موارد يشكّل رأس المال الطبيعي الذي هو أحد عناصر العملية الإنتاجية، ولا يجوز أن يستهلك الإنسان في أي نشاط اقتصادي رأس ماله الحقيقي[5].

---

(1) مجد عمر حافظ أدريخ، **إستراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس**، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2005، صفحة 22: 23.

(2) محمد عبد القادر الفقي، **ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية**، ورقة مقدمة في الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول: القيم الحضارية في السنة النبوية، الأمانة العامة لندوة الحديث، دبي، 2006 م، صفحة 3.

(3) المجلس الأعلى للتعليم، **التنمية المستدامة**، مرجع سابق، صفحة 62.

(4) J. Kozlosiki, and G. Hill, **Towards Planning for Sustainable Development: A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method**, Ashgat Publication, Sydney, Australia, 1998, Page 43.

(5) دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 1997، صفحة 29.

• خصائص التنمية المستدامة

تتصف التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص، يمكن إيجازها فيما يلي:

1 - كونها طويلة المدى، إذ يُعَدُّ البعد الزمني فيها هو الأساس، إضافة إلى البعد الكمي والنوعي.

2 - تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.

3 - تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول.

4 - تراعي المحافظة على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل محتوياته.

5 - يُعَدُّ الجانب البشري فيها وتنميته من أول أهدافها، وخاصة الاهتمام بالفقراء.

6 - تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافيا ودينيا وحضاريا.

7 - تقوم على التنسيق والتكامل الدولي في استخدام الموارد، وتنظيم العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة[1].

• أبعاد التنمية المستدامة

تتعدّى التنمية المستدامة مفهوم البيئة المحض لتشمل كافة القطاعات وتفاعلها فيما بينها وتأثيرها على نوعية الحياة. والمجتمع كيان أكبر بكثير من شكله المادي إذ يتكون المجتمع من الناس فضلا عن الأماكن التي يعيشون فيها، وهو في حد ذاته يشكّل بيئة مادية وبيئة اجتماعية. والمجتمعات يجب ألا تكون مستدامة بيئياً فقط، بل أن تكون أيضا مستدامة اجتماعياً، ومن ثم برزت الحاجة الحيوية إلى دمج التصميم المادي (المباني) والتصميم الاجتماعي (المجتمعات) إذا أُريدَ خلق مجتمعات مستدامة بيئياً واجتماعياً على حد سواء[2]. والتنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، أي أنها تنمية بأبعاد ثلاثة، مترابطة ومتداخلة فيما بينها، وكل بعد منها يتكون من مجموعة عناصر، كما هو موضح أدناه:

أولا: البعد الاقتصادي: وهو يركز على الاستمرارية في تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة، من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل الطعام والمسكن والملبس والنقل والصحة والتعليم. ويتمثل هذا البعد في: النمو الاقتصادي المستديم، وكفاءة رأس المال، وإشباع الحاجات الأساسية، والعدالة الاجتماعية.

ثانيا: البعد الاجتماعي: وهو يركز على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية المستدامة، وهدفها النهائي. ويتمثل في: الاهتمام بالعدالة الاجتماعية من خلال مكافحة

(1) المجلس الأعلى للتعليم، **التنمية المستدامة**، مرجع سابق، صفحة 61.

(2) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، مرجع سابق، صفحة 30: 32.

الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية، والحراك الاجتماعي، والمشاركة الشعبية في الديمقراطية وفي اتخاذ القرار بكل شفافية، والتنويع الثقافي، واستدامة المؤسسات.

ثالثا: البعد البيئي: وهو يركز على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها، من الاستهلاك والاستنزاف، وفي حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات. ويشمل البعد البيئي العناصر التالية: النظم الإيكولوجية، والتنوع الأحيائي، والإنتاجية البيولوجية، والقدرة على التكيف[1].

- **الاستدامة الاقتصادية**

البيئة كيان اقتصادي متكامل، وهي قاعدة للتنمية. ولذلك، فإن أي تلويث لها أو استنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها. ومن ثم فإنه عند التخطيط لحل المشكلات التنموية يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى في الاعتبار، نظرا لأهمية ذلك في توفير المال والجهد والموارد[2]). كما يجب إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديا للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ الموارد الطبيعية. فالموارد الطبيعية آخذة في التلاشي بسرعة لم يسبق لها مثيل، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الأنماط المبذِّرة للاستهلاك والإنتاج في كثير من البلدان الصناعية. كما أن الممارسات غير المستدامة كثيرا ما تسبب التلوث، الذي لا يقتصر خطره على النظم الإيكولوجية المحلية فحسب، بل يمتد إلى البيئة العالمية أيضا. ولكي يستمر سكان الكرة الأرضية والاقتصاد العالمي في النمو، يجب علينا أن نحسّن كفاءة استخدام الموارد والطاقة تحسينا بالغا، إذ إن حفظ الموارد الطبيعية والبيئة يُعَدُّ حفظا للتراث البيئي والموارد الطبيعية لصالح الأجيال المقبلة. ومن ناحية أخرى، فإن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليا، بما بينها من ترابط، تستلزم نهجا متكاملا لتهيئة النمو المسئول طويل المدى، مع ضمان عدم تخلّف أية دولة أو مجتمع عن الركب[3]. وبالنظر إلى هذه الجوانب، نجد أنه بدون وجود مؤسسات قادرة على تطبيق إستراتيجيات مخططات التنمية المستدامة، عبر برامج مستدامة

---

(1)مطانيوس مخول وعدنان غانم، **نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، صفحة 39. وانظر أيضا:

مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة (التواصل)، العدد 26، يونيو 2010، صفحة 135: 136.

(2) ريدة ديب وسليمان مهنا، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2009، صفحة 491.

(3) http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/brochure/

يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة لذلك، لن تستطيع الدول والمجتمعات المضي قدما في طريقها لتحقيق التنمية المستدامة[1].

وعلى هذا، يمكن تعريف الاستدامة الاقتصادية بأنها: "استخدام إستراتيجيات مختلفة لتوظيف الموارد المتاحة بالشكل الأمثل، بحيث يمكن تحقيق توازن مفيد على المدى الطويل"[2]. أو هي "الاستفادة المثلى من الأصول الملموسة وغير الملموسة". وقد عرفها رئيس مجلس الولايات المتحدة للتنمية المستدامة بأنها "تحقيق النمو الاقتصادي دون الإضرار بالنسيج الاجتماعي للمجتمع أو الإضرار بالبيئة"[3].

وتنطوي التنمية الاقتصادية المستدامة على ثلاثة عناصر أساسية هي:

1 - إحداث تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي بما يتواءم مع أهداف التنمية المستدامة.

2 - إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

3 - ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة، وإعطاء الأولويات لتلك الأساسيات.

وتتمثل أهداف الاستدامة الاقتصادية فيما يلي:

أ- إشباع الحاجات الأساسية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين مستواه من أجل مواجهة الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من الشعوب.

ب- تصحيح الاختلال في هيكل توزيع الدخول بما يضمن إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع.

ج- العمل على الارتقاء بالجودة في الإنتاج.

د - رفع مستوى المعيشة. ويستدل عادة على حجم مستوى المعيشة عن طريق متوسط نصيب الفرد من الدخل العام. كما أنه يقترن بهيكل الزيادة السكانية، وطريقة توزيع الناتج الوطني، وتأهيل العنصر البشري.

هـ- العمل على الحد من مشكلة البطالة.

و- زيادة دور القطاع الخاص في التنمية وفق آليات السوق[4].

وفي مجال الأعمال business، تنطوي الاستدامة الاقتصادية على استخدام الشركة

(1) ريدة ديب وسليمان مهنا، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مرجع سابق، صفحة 491.

(2) http://www.businessdictionary.com/definition/economic-sustainability.html#ixzz366JEYqvN

(3) Deborah Doane and Alex MacGillivray, **Economic Sustainability: The business of staying in business**, New Economics Foundation, London, March 2001, Page 17.

(4) http://www.startimes.com/?t=29609497

لأصولها المتنوعة بكفاءة؛ لتمكينها من مواصلة أعمالها، وتحقيق ربحية مع مرور الزمن[1].

• الاستدامة الاجتماعية

ازداد الاهتمام بالاستدامة الاجتماعية بعد عام 2000م، وتم تعريفها على إنها: "إمكانية الأفراد والمجتمعات المحلية أن تعيش مع بعضها البعض، وأن تحقق أهداف نماذج التنمية التي اختارتها لنفسها مع الأخذ في الاعتبار البعد البيئي أيضا[2]. وتؤكد مبادئ الاستدامة الاجتماعية على حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة، مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، بحيث يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (من طعام، وملبس، وهواء، ومأوى،...)، فضلا عن الاحتياجات المكملة لرفع مستوى معيشته (عمل، وترفيه، ووقود...)، ودون تقليل فرص الأجيال القادمة[3]. وتنطوي الاستدامة الاجتماعية على حماية الصحة العقلية والبدنية لجميع أصحاب المصلحة، وتشجيع المجتمع ومعالجة وتوفير الخدمات الأساسية. وهذه العناصر ضرورية لأنه لا يمكن بناء مجتمع صحي والحفاظ عليه إذا كان السكان في حالة صحية سيئة، أو كانوا يعاملون بطريقة غير عادلة، كما أن من المهم إيصال الخدمات الأساسية على نحو فاعل لجميع من يحتاج إليها[4].

وترتبط الاستدامة الاجتماعية بمجموعة كبيرة ومتنوعة من الأهداف التي ترتبط بعدد كبير من المعايير، إلا أنه بصورة عامة يكون النظام مستداماً اجتماعياً إذا كان متبنياً لهذه الأهداف والمعايير. وهي تشتمل على حماية الصحة العقلية والبدنية لجميع أصحاب المصلحة، وتشجيع التفاعل الاجتماعي والفاعليات الاجتماعية، وتوفير الخدمات الأساسية لكونها عناصر ضرورية لبناء مجتمع صحي، وتحقيق العدالة والمساواة وتنمية الشعور بالمسئولية الشخصية والجماعية اللازمة للمجتمع للحيلولة دون تحوله إلى حالة من الفوضى. كما تشمل توزيع الخدمات الأساسية على نحو فاعل لجميع من يحتاج إليها، وتوفير فرص التطوير الشخصي والاجتماعي، متضمنة تشجيع إمكانية الوصول إلى وسائل ومؤسسات التعليم، فضلاً عن خلق أماكن ذات هوية

(1) http://www.businessdictionary.com/definition/economic-sustainability.html#ixzz366JEYqvN

(2) Douglas Room, **Official Community Plan: Social Sustainability**, Discussion Preparation Guide-Neighborhood Study Circles Workshop, Thomas Haney Centre, 2005, Page 4.

(3) ريدة ديب وسليمان مهنا، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مرجع سابق، صفحة 491.

(4) Colantonio, Andrea, **Social Sustainability: Linking Research to Policy and Practice**, Oxford Institute for Sustainable Development, Oxford Brookes University, 2007, Page 3.

فريدة تجمع الثقافة مع التراث؛ حيث يعيش أفراد من خلفيات مختلفة ويتطورون معاً إلى مجتمعات متكاملة ومزدهرة لها القدرة على تربية وتعليم عائلاتهم والاستفادة من فرص التوظيف والاستجمام المتنوعة وذات الجودة العالية، وخلق بيئة تعزز الصحة والسعادة والأمن وتحترم الخصوصية، وتشجيع النفاذ إلى الطبيعة والفضاءات الخارجية المفتوحة، وتعزيز جودة الحياة فيها، وتأسيس طرق اتصال سهلة ومريحة بحيث تعدُّ أماكن للتواصل، وإيجاد الحلول المثلى لمعالجة تطورات المجتمع[1].

- **الاستدامة البيئية** Environmental Sustainability

يمثل البعد البيئي العمود الفقري للتنمية المستدامة؛ حيث إن كل أنشطتنا ترتكز على كمية ونوعية الموارد الطبيعية في الكرة الأرضية. وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة. لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة الموارد الطبيعية لسنوات قادمة عديدة؛ من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة النظم الإيكولوجية للحيلولة دون زيادة الضغوط عليها[2].

وقد نص الهدف رقم (7) من الأهداف الإنمائية للألفية وما بعدها على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة الاستدامة البيئية، وذلك من خلال تحقيق الغايات التالية:

1. إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية، وانحسار فقدان الموارد البيئية.
2. الحدّ بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع الأحيائي (البيولوجي).
3. تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015م.

(1) Tom Greenwood, **Sustainable Design Guide**, ESP Design, London, 2004, Page 3.

(2) ريدة ديب وسليمان مهنا، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مرجع سابق، صفحة 490.

4. تحقيق تحسين كبير لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020م[1].

- **مؤشرات التنمية المستدامة**

ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، التي أتت بعدة برامج لصياغتها، ومن أهمها برنامج لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض الذي تضمن نحو 130 مؤشرا مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية: اقتصادية، واجتماعية، وبيئية، ومؤسسية.

- **أولا: المؤشرات الاقتصادية:**

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يُعَدُّ هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي؛ حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه. ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا، فإنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة.

ب- نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يقصد بهذا المؤشر: الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج.

ج- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي:

يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري درجة مديونية الدول، ويساعد على تقييم قدرتها مع تحمل الديون. ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد.

د- صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة مسيّرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية، وهو يرد بصورة نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.

- **ثانيا: المؤشرات الاجتماعية:**

أ- مؤشر الفقر البشري: هو مؤشر مركب يشمل ثلاثة أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية، وهي: حياة طويلة (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يبلغون سن الأربعين)،

(1) إدارة شئون الإعلام التابعة للأمم المتحدة، **إنهاء الفقر: الأهداف الإنمائية للألفية وما بعدها**، الأمم المتحدة، نيويورك، سبتمبر 2013، صفحة 1.

وصحية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه)، وتوافر الوسائل الاقتصادية للأفراد بما يؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر المطلق.

ب- معدل البطالة: ويشمل جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين ويتقاضون مرتبات، أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة.

ج- نوعية الحياة: يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، وكذلك نسبة السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي التي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة.

د- التعليم: يستخدم التعليم لقياس نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم أميون، والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية الذي يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي.

هـ- معدل النمو السكاني: يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني في السنة ويعبر عنه كنسبة مئوية[1].

- **ثالثا: المؤشرات البيئية:**

أ- نصيب الفرد من الموارد المائية: ويرتبط هذا المؤشر بظاهرتين رئيسيتين:

الأولى: معدل النمو السكاني والمتغيرات الديموجرافية.

والثانية: ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخول التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية.

ب- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة: يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأرض المزروعة.

ج- كمية الأسمدة المستخدمة سنويا: يقيس كثافة استخدام الأسمدة ويقاس بالكيلوجرام للهكتار.

د- التصحر: يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد.

هـ- التغير في مساحة الغابات: يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات بنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد.

(1) http://www.startimes.com/?t=29609497

● **رابعا: المؤشرات المؤسسية:**

أ- خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة: يعد أعمّ مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد.

ب- المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة: يشير هذا المؤشر إلى عدد مستعملي الهواتف النقالة والمشتركين في خدمة هاتفية متنقلة عمومية آلية تتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتفية العمومية القائمة على إحدى التكنولوجيتين الخلويتين المتماشية أو الرقمية.

ج- الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة: إن عدد الحواسب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياسا لقدرته على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته.

د- مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة: يقيس مدى مشاركة الدول في عصر المعلومات[1].

وبوجه عام، تتمثل المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة في الآتي:

1 - إن التنمية المستدامة عملية وليست حالة، ومن ثم فإنها مستمرة ومتصاعدة، تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.

2 - إن التنمية المستدامة عملية مجتمعية، يجب أن تسهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.

3 - إن التنمية المستدامة عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات إستراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.

4 - إن التنمية المستدامة عملية موجهة بموجب إرادة تنموية، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع، إنتاجاً وتوزيعاً، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.

5 - أهمية إحداث تحولات هيكلية، وهذا يمثل إحدى السمات التي تميّز عملية التنمية المستدامة عن عملية النمو الاقتصادي.

6 - إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عملية التنمية أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة، وأن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية، ومتنوعة، ومتشابكة، ومتكاملة، ونامية، وقادرة على مواجهة التغيّرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، على أن يتوافر لهذه القاعدة التنظيم

(1) http://bohothe.blogspot.com/2008/11/blog-post_18.html

الاجتماعي السليم، والقدرة المؤسسية الراسخة، والموارد البشرية المدربة والحافزة، والقدرة التقنية الذاتية، والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي.

7 - تحقيق نمو منتظم، عبر فترات زمنية طويلة، بحيث يكون قادراً على الاستمرار.

8 - زيادة متوسط إنتاجية الفرد، وهذا يمكن التعبير عنه بالمؤشر الاقتصادي المعروف بمتوسط الدخل السنوي للفرد إذا ما أخذ بمعناه الصحيح، وإذا ما توافرت له أدوات القياس الصحيحة.

9 - تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية بما يتوازن مع متوسط النمو النسبي المقارن في المجتمعات الأخرى.

10 - أن ترتبط التنمية بإطارها الاجتماعي والسياسي من خلال الحفز والتشجيع، ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع، وكذلك جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية، وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات وللمجتمع نفسه[1].

- **المبادئ العامة للتنمية المستدامة**

يمثّل تحول المجتمع والاقتصاد العالمي إلى نظام قائم على أساس مستدام أهم تحديات القرن الحادي والعشرين. فهو تحدٍ غير مسبوق من حيث النطاق، فمحيطه هو الكوكب ككل. وهذا يتطلب تحولاً جوهريا في الوعي والعمل، لأنه أمر يدعو إلى رؤية جديدة واتباع نهج جديد لتشكيل واقع جديد.

وتقوم التنمية المستدامة التي يمكنها تحقيق ذلك على عدة مبادئ عامة، من أهمها ما يلي:

1 - مبدأ ضمان تدفق الموارد بالقدر الذي تسمح به قوانين الفيزياء:

يشير هذا المبدأ إلى عدد من السياسات والآثار التشغيلية التي تشمل:

أ) السعي لتحقيق أعلى إنتاجية للموارد.

ب) زيادة الأداء مع كل دورة استخدام.

ج) تشغيل الإيرادات بدلاً من رأس المال، كلّما أمكن ذلك، وإعادة تدوير الموارد غير المتجددة باستمرار.

د) تفعيل نظام تدفّق مغلق غير متقطع للمادة والطاقة في بنية تحتية منتجة.

(1) مأمون أحمد محمد النور، **التنمية المستدامة**، الأمن والحياة (تصدر من الرياض)، العدد 361، جمادى الآخرة 1433 هـ، صفحة 58: 59.

obeikan.com

هـ) التحكم في التسرب، وتجنب الركود، ووضع تراكيز العناصر الكيميائية أو نشرها بشكل عشوائي خلال دورات الاستخدام، وإنشاء خدمة (الأداء التأجيري) لإدارة السلع المعمرة.

2 - مبدأ احتساب خدمات النظام البيئي:

يتضمن هذا المبدأ مجموعة من الخيارات للسياسة التي يمكن اتباعها مثل:

أ) توظيف مفهوم شامل للثروة المتعلقة بالتعزيز المتزامن لخمسة أشكال رئيسية لرأس المال (الطبيعي والبشري والاجتماعي والصناعي والمالي).

ب) مواءمة الاقتصاد العالمي مع قدرة الطبيعة المتجددة، ودمج العوامل الحرجة (الخارجية) في جميع حسابات التكاليف والمنافع.

ج) إيجاد مقياس للرفاه والتنمية البشرية في الحسابات الاقتصادية.

د) تصميم سياسات أنظمة وضرائب تعمل على إبراز النتائج المرغوب فيها، واستبعاد لغير المرغوب فيها منها، والعمل على إيجاد أفضل هذه السياسات.

3 - مبدأ احترام جميع أشكال مجتمعات الحياة:

يمكن استنباط مجموعة من السياسات والآثار التنفيذية من هذا المبدأ وهي:

أ) إتاحة الفرصة للكائنات الحية للتجدُّد.

ب) تحمّل مسئولية الإدارة والإشراف على خلية التنوع الأحيائي في الكوكب الأرضي.

ج) تشكيل أنماط استخدام الأراضي للحدّ من تعدّي الإنسان على أشكال الحياة الأخرى، وتعزيز التنوع الأحيائي في المساحات المسكونة بالإنسان.

د) المحافظة على مجموعة متنوعة من المورِّثات (الجينات) الموجودة.

4 - مبدأ تشجيع دور مجتمع عالمي إنساني:

استناداً إلى هذا المبدأ، يمكن التعرُّف على مجموعة من السياسات والآثار التنفيذية. وهذه تشمل:

أ) تعزيز التسامح بوصفه حجر زاوية في التعاملات الاجتماعية.

ب) تجسيد حقوق الإنسان في إطار مواطنة كوكبية مثل: (ميثاق الأرض).

ج) ضمان فرص متساوية وعادلة للوصول لدعم الحياة الطبيعية.

د) إيجاد التعاون كأساس لإدارة القضايا العالمية وموارد الكوكب.

5 - مبدأ فهم سيمفونية الحياة:

يترتب على المبدأ الخامس عدد من الإجراءات التي تشمل ما يلي:

أ) السعي إلى فهم وتحقيق وظيفة البشرية الفريدة من نوعها في الكون.

ب) المحافظة على سلامة الأرض وبيئتها المعقدة التي يشكل البشر جزءا لا يتجزأ منها.

ج) تعزيز التعاطف مع الآخرين من خلال منظور جامع وشامل، والتحفيز والتنفيذ الفعلي للمساعي الإنسانية.

د) ربط اتجاهات الأفراد مع التحولات الاجتماعية الجماعية، ووضع الأسس لظهور نوع جديد من الوعي البيئي العالمي (البصيرة البيئية)[1].

• مصادر وآليات تمويل التنمية المستدامة

تتمثل مصادر وآليات تمويل التنمية المستدامة فيما يلي:

1 - المساعدات العمومية: وهي عبارة عن إعانات عمومية سنوية تخصصها البلدان المانحة الرئيسية والأعضاء في لجنة المساعدة على التنمية، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وذلك لفائدة التنمية المستدامة. وقد كان من نتائج مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992م تعهد الدول المتقدمة بتقديم 0.7 % من إجمالي ناتجها المحلي إلى الدول النامية، وذلك في إطار تعويض تلك الدول ومساعدتها على تنفيذ مشروعات بيئية تحقق أهداف التنمية المستدامة؛ حيث تعَدُّ الدول المتقدمة هي المسئول الأساسي عن تلوث البيئة[2]. وقد وضعت ندوة ريو دي جانيرو تقديرا لمبلغ الإعانات العمومية مقداره 70 مليار دولار سنويا حتى سنة 2000م. غير أن تلك الإعانات عرفت تآكلا، وتعذّر تحصيلها لفائدة التنمية المستدامة.

2 - التمويل متعدد الأطراف: يسهم التمويل المتعدد الأطراف في عملية تمويل التنمية المستدامة بنسبة معتبرة، فقد استقر في التسعينيات ما بين (17 و19 مليار دولار). ومن أهم الممولين ما يلي:

أ- البنك الدولي: يُعَدُّ البنك الدولي الممول الأساسي للإعانة المتعددة الأطراف. فبين عامي 1986 - 1994م قام البنك بتمويل 120 مشروعا له علاقة بالبيئة، أي ما قيمته 9 ملايين من الدولارات في شكل قروض. ويمول البنك أربعة أنواع كبرى من أنشطة التنمية المستدامة، هي:

---

(1) عودة راشد الجبوسي، **الإسلام والتنمية المستدامة**، مرجع سابق، صفحة 26: 28.

(2) سمر خيري مرسي غانم، **معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي**، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، 2013، صفحة 5.

- مساعدة البلدان الأعضاء في رسم الأولويات ودعم المؤسسات، وصياغة السياسات البيئية وإستراتيجيات التنمية المستدامة.
- العمل على توجيه قروض البنك نحو قضايا البيئة عند مراحل تحضير وصياغة وإنجاز المشروعات.
- حمل البلدان الأعضاء على الاستفادة من التكامل القائم بين مقاومة الفقر وحماية البيئة، كالتحكم في النمو السكاني (الديموجرافي)، وبرامج مقاومة الفقر... إلخ.
- معالجة المشكلات البيئية العالمية عن طريق الصندوق.

ب- صندوق البيئة العالمية: تأسس الصندوق سنة 1990م ويتم تسييره من طرف البنك الدولي. وهو يهدف إلى تزويد البلدان النامية بالأموال الضرورية؛ لتمويل النفقات الإضافية المرتبطة بتطبيق الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة. وتتخذ المساعدات التي يمنحها الصندوق للبلدان النامية شكل اعتمادات موجهة لمشروعات استثمارية ولعمليات الإعانة التقنية، وبدرجة أقل لأنشطة البحث[1].

3 - آليات جديدة للتمويل: وهي تتمثل فيما يلي:

أ- فرض رسوم على حركة المضاربة المالية، وتوجيه إيراداتها لفائدة المساعدة على التنمية. ويجلب هذا الرسم نحو 166 مليارًا من الدولارات سنويا، أي ضعف المبلغ الضروري للقضاء على الفقر المدقع حسب الأرقام التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية. كما أنه تم اقتراح أفكار أخرى لاستخلاص موارد مالية إضافية لصالح التنمية المستدامة كفرض رسوم بقيمة 1 % على تذاكر الطيران.

ب- آلية التنمية النظيفة: وهي تتمثل في مبادلة حقوق التلويث بتمويل مشروعات إنمائية نظيفة، مع حث البلدان النامية على الإسهام في جهود حماية البيئة مقابل التعهد لها بمكاسب تكنولوجية ومالية. وهذا يعني أن توفر الدول الصناعية الكبرى تقنيات غير ملوثة للبيئة، وذلك لصالح البلدان النامية التي لا تمتلك وسائل الحصول عليها. وفي المقابل يتم رفع حصص الدول الصناعية الكبرى في تلويث البيئة.

ج- التقليص من ديون البلدان النامية؛ لأنها تؤثر سلبا على التنمية المستدامة[2]. فعبء الديون ثقيل إلى درجة أن بعض البلدان يستغل أراضيه وموارده الطبيعية بشكل مفرط للتخفيف منها. أما خدمة الدين فإنها تقلص بشكل خطير حصة

(1) http://m-alotaibi.com/site/?p=79

(2) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **التمويل والتنمية**، الأمم المتحدة، نيويورك، مارس 2001، صفحة 4.

ميزانياتها المخصصة للصحة والتربية وحماية البيئة إلخ... فعلى سبيل المثال مثّلت خدمة الدين في بلدان إفريقيا ما وراء الصحراء أكثر من 13 مليارًا من الدولارات ما بين 1990 و1993م، أي ما يفوق المبلغ الضروري لتلبية الحاجات الأساسية في مجالات الصحة والتربية والغذاء والتوليد وطب الأطفال.

د- مبادلة الدّيْن بحماية الطبيعة، بمعنى أن يتم بيع الديون المشكوك في تسديدها بسعر أدنى من قيمتها الأصلية، حسب قابلية البلد على وفاء تلك الديون. وعندئذ، يمكن لمنظمة غير حكومية من دول الشمال أن تشتري هذه الديون المخفضة، ثم تتنازل عنها لصالح منظمة غير حكومية من البلد المستدين تعمل في مجال حماية البيئة (كإدارة المحميات الطبيعية)[1].

(1) http://bohothe.blogspot.com/2008/11/blog-post_18.html